



الأمن القومي اللبناني مقاربات اقتصادية واجتماعية وبيئية وتربوية!

إعداد
أحمد محي الدين صبره

أيلول / سبتمبر 2026

مقدمة

لم يعد مفهوم الأمن القومي في الدولة الحديثة محصوراً في حماية الحدود ومواجهة التهديدات العسكرية المباشرة، بل أصبح مفهوماً أكثر شمولاً، يرتبط بقدرة الدولة على حماية مجتمعها، وضمان استقرارها الاقتصادي والاجتماعي، وصون مواردها الطبيعية، وتأمين التعليم والصحة والخدمات الأساسية، والحفاظ على تماسكها الوطني وقدرتها على الصمود أمام الأزمات. فالدولة قد تمتلك مؤسسات عسكرية وأمنية قوية، لكنها تصبح شديدة الهشاشة إذا انهار اقتصادها، واستنزف مجتمعها، وهاجر شبابها، وتراجعت مدارسها وجامعاتها، وتدهورت بيئتها ومواردها، وفقد المواطنون/ات ثقتهم بمؤسساتها.

تكتسب هذه المقاربة أهمية استثنائية في الحالة اللبنانية، لأن الأزمة التي تبلورت بصورة حادة منذ عام 2019 لم تكن أزمة مالية ونقدية منفردة، بل تحولت إلى أزمة سيادية واقتصادية واجتماعية ومؤسسية وتربوية وبينية، تداخلت فيها عوامل الضعف الداخلي مع الصدمات الخارجية. وقد أظهرت التطورات أن انهيار قطاع أو مؤسسة لا يبقى محصوراً في نطاقه، بل ينتقل أثره إلى قطاعات أخرى، فتنشأ منظومة متداخلة من الهشاشة الوطنية. الانهيار الاقتصادي يؤدي إلى الفقر والبطالة وتراجع الطبقة الوسطى، وهذا يؤدي إلى زيادة الهجرة والاعتماد على شبكات غير الدولة، والهجرة تستنزف رأس المال البشري فتضعف المؤسسات والاقتصاد، والاقتصاد الضعيف يقلل قدرة الدولة على تمويل التعليم والصحة والبنية التحتية وحماية البيئة، وتراجع الخدمات يؤدي بدوره إلى مزيد من فقدان الثقة بالمؤسسات، فتراجع الشرعية وتزداد قابلية الأزمات للتحوّل إلى اضطرابات اجتماعية أو سياسية. وأكدت التطورات الأخيرة أن هذا الترابط ليس نظرياً. فبعد مؤشرات تعافٍ حذرة في 2025، أدى تجدد الصراع في 2026 إلى انتكاسة جديدة في المسار الاقتصادي، ما يعيد التذكير بأن الاقتصاد والأمن والاستقرار السياسي وجوه مترابطة للأزمة الوطنية في الحالة اللبنانية. من هنا، فإن الأمن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتربوي لا ينبغي أن يُنظر إليه كمفلات إنمائية منفصلة عن الأمن القومي، بل كجزء من القدرة الوطنية الشاملة على الصمود والاستمرار وحماية السيادة.

I. الإنهيار الاقتصادي

أثره في الاستقرار الاجتماعي وشرعية المؤسسات

لم يعد الإنهيار الاقتصادي في لبنان مجرد أزمة مالية أو نقدية، بل تحول إلى عامل مباشر يؤثر في الاستقرار الاجتماعي وشرعية المؤسسات وقدرة الدولة على ممارسة وظائفها الأساسية. فمنذ 2019، أدى انهيار سعر صرف الليرة وتجميد الودائع، وتآكل القدرة الشرائية، وارتفاع الأسعار، وتراجع فرص العمل، إلى إضعاف واسع للقدرة الاقتصادية للأسر والمؤسسات والدولة معاً. ولم يعد الفقر محصوراً بالفئات الأكثر هشاشة، بل امتد إلى شرائح من الطبقة الوسطى التي كانت تاريخياً أحد أعمدة الاستقرار اللبناني. وهذه الطبقة ليست فئة اقتصادية فحسب، فهي تضم عادةً نسبة كبيرة من المهنيين وأصحاب الأعمال والموظفين والمعلمين والأطباء والمهندسين، وتمثل قاعدة أساسية للاعتدال والمشاركة المدنية. وكلما اتسعت دائرة الفقر وتقلصت هذه الطبقة، ازدادت احتمالات الاستقطاب الاجتماعي والسياسي. تكمن خطورة الانهيار الاقتصادي في أنه لا يقتصر على انخفاض الدخل أو تراجع النمو، بل يغيّر سلوك المجتمع وتوقعاته تجاه المستقبل. فعندما يصبح تأمين الغذاء والسكن والتعليم والصحة والطاقة أولوية يومية، ينتقل المواطن/ة من منطق التخطيط والاستثمار إلى منطق البقاء وإدارة الأزمة، وتراجع قدرة

الأسر على بناء مستقبل مستقر، ويصبح الشباب أكثر استعدادًا للهجرة. والأخطر هو انهيار الأمل، خصوصًا لدى الشباب، ما يدفع أعدادًا متزايدة من الكفاءات إلى المغادرة، فيخسر لبنان في آن واحد رأس المال المالي والبشري الذي يحتاج إليه لإعادة بناء اقتصاده.

أ- الأزمة المصرفية وتأكل الثقة بالدولة

تمثل أزمة القطاع المصرفي أحد أخطر جوانب الأزمة، إذ فقد المواطنون/ة الثقة بالمصارف وبقدرة الدولة على حماية مدخراتهم. وهذه ليست مشكلة مالية فقط، فالمواطن/ة الذي لا يستطيع الوصول إلى أمواله قد يفقد ثقته أيضًا بالنظام القانوني والمؤسساتي الذي يفترض أن يحمي الملكية الخاصة. لذلك، فإن معالجة الودائع وإعادة هيكلة القطاع المصرفي ليست إجراءً تقنيًا بحتًا، بل اختبارٌ لعادلة الدولة وشرعيتها. فإذا شعر المواطن/ة بأن الخسائر وُزعت بصورة غير عادلة، تتحوّل الأزمة المالية إلى أزمة سياسية واجتماعية. أمّا الإصلاح الشفاف القائم على قواعد واضحة ومساءلة مؤسساتية، فيمكن أن يشكل نقطة انطلاق لاستعادة الثقة.

ب- الاقتصاد والزبائنية وشرعية الدولة

تزداد خطورة هذا المسار عندما تتحوّل الحاجة الاقتصادية إلى اعتماد دائم على شبكات غير الدولة. فكلّما ارتبط الحصول على المساعدة أو الطبابة أو التعليم أو فرص العمل بالوساطة السياسية أو الطائفية، تراجعت العلاقة المباشرة بين المواطن/ة والدولة، ويتحوّل الحق إلى منّة، وتتحوّل المواطنة إلى علاقة تبادلية بين الناخب/ة والجهة التي تؤمن له الخدمة. وبذلك تصبح الأزمة الاقتصادية عاملاً يُضعف المؤسسات، بينما يؤدي ضعف المؤسسات بدوره إلى إعاقة الإصلاح الاقتصادي، فتتشكّل حلقة مفرغة أي اقتصاد ضعيف ← دولة أضعف ← خدمات أقل ← اعتماد أكبر على الشبكات غير الرسمية ← تراجع المواطنة والثقة ← ضعف أكبر للمؤسسات ← صعوبة أكبر في الإصلاح الاقتصادي. هذه الحلقة يصعب كسرها من دون إصلاح مؤسساتي واقتصادي متزامن، ولهذا فإنّ الإصلاح الاقتصادي في لبنان يجب أن يُنظر إليه أيضًا باعتباره إصلاحًا في علاقة المواطن/ة بالدولة.

II. الإقتصاد والأمن القومي

لا يمكن بناء أمن قومي مستدام على اقتصاد منهار. فالدولة تحتاج إلى موارد مالية لتمويل القوى الأمنية والقضاء والجمارك والإدارة العامة والبنية التحتية والتعليم والصحة وشبكات الحماية الاجتماعية. وعندما تنخفض الإيرادات العامة وتضعف المالية العامة، تتراجع قدرة الدولة على الحفاظ على مؤسساتها وعلى استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها. كما يؤدي تراجع رواتب موظفي القطاع العام وهجرة الكفاءات إلى إضعاف القدرة المؤسساتية للدولة وزيادة مخاطر الفساد والرشوة والاقتصاد غير الرسمي. وهنا يظهر مفهوم الهاشاشة المؤسساتية. وجود مؤسسات رسمية من الناحية الشكلية، لكنّها تفتقر إلى

الموارد والكفاءات والاستقلالية اللازمة لتنفيذ وظائفها بكفاءة. فكلما كان الاقتصاد أكثر إنتاجية واستقراراً، ازدادت قدرة الدولة على تمويل مؤسساتها، وكلما كانت المؤسسات أكثر كفاءة وشفافية، ازدادت قدرتها على خلق بيئة جاذبة للاستثمار والإنتاج.

III. التفكك الاجتماعي واللامساواة والحماية الاجتماعية

لا يمكن فصل البعد الاجتماعي عن الأمن القومي. فالفقر والبطالة واللامساواة لا تمثل فقط تحديات معيشية، بل يمكن، عندما تستمر وتترافق مع غياب العدالة والفرص، أن تؤدي إلى زيادة الاحتقان الاجتماعي والاستقطاب وفقدان الثقة بالمؤسسات. وفي مجتمع شديد التنوع مثل لبنان، يمكن للتفاوت الاقتصادي والمناطق أن يتقاطع مع الانقسامات السياسية والطائفية، فيتحول الشعور بالحرمان من مشكلة اقتصادية إلى مصدر للتوتر السياسي والاجتماعي. وهنا ينتقل السؤال من "لماذا نعانى اقتصادياً؟" إلى "من المسؤول عن معاناتنا؟". وقد يأخذ هذا السؤال طابعاً سياسياً أو طائفيًا في غياب دولة قوية وعادلة تشكل مرجعية جامعة. لذلك تصبح الحماية الاجتماعية العادلة جزءاً من استراتيجيات الأمن الوطني، لأنها تمنع الفقر من التحول إلى عامل تفكك، وتعزز شعور المواطن/ة بأن الدولة هي الضامن الأساسي لحقوقه. ويحتاج لبنان إلى نظام وطني مستدام يحمي الأسر الأكثر فقراً، والأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعاطلين عن العمل، والفئات المتضررة من الأزمات والكوارث. لكن الشرط الجوهري أن تكون هذه الحماية حقاً مؤسساتياً للمواطن/ة، لا خدمة مرتبطة بالولاء السياسي أو الطائفي، بحيث ننقل من نموذج المواطن/ة ← الزعيم ← المساعدة إلى نموذج المواطن/ة ← الدولة ← الحق. وهذا التحول يمثل جزءاً أساسياً من إعادة بناء العقد الاجتماعي اللبناني، وأداة لتعزيز المواطنة والشرعية الوطنية ومواجهة الرأبانية.

IV. التعليم ورأس المال البشري والهجرة

يكتسب التعليم أهمية تتجاوز كونه حقاً اجتماعياً، فهو المصدر الأساسي لرأس المال البشري الذي تحتاج إليه الدولة لإدارة اقتصادها ومؤسساتها وأمنها ومستقبلها. فالمدرسة والجامعة لا تنتجان المعرفة فقط، بل تنتجان الأطباء والمهندسين والقضاة والمعلمين والباحثين والمبرمجين والإداريين ورواد الأعمال والقيادات. والخطورة أن آثار تراجع التعليم لا تظهر فوراً. فإذا تراجع مستوى التعليم اليوم، تظهر النتائج الكاملة بعد عشر أو عشرين سنة، عندما يدخل هذا الجيل سوق العمل ويتولى مسؤوليات الدولة. وأي تراجع في جودة التعليم أو استقرار المؤسسات التعليمية يؤدي، على المدى المتوسط والبعيد، إلى ضعف المهارات والإنتاجية والابتكار، ويزيد في الوقت نفسه من رغبة الشباب في الهجرة بحثاً عن فرص أفضل. وهكذا تتشكل حلقة موازية تراجع التعليم والفرص ← ضعف المهارات والإنتاجية ← ضعف الاقتصاد والمؤسسات ← هجرة الشباب والكفاءات ← تراجع الاستثمار في التعليم ← نقص رأس المال البشري ← مزيد من التراجع.

أ- هجرة الشباب واستنزاف المستقبل

تشكل الهجرة أحد أخطر نتائج الأزمة وأحد أسباب استمرارها في الوقت نفسه. فلبنان يخسر أعداداً كبيرة من شبابه وكفاءاته في وقت يحتاج فيه بشدة إلى الأطباء والمهندسين والباحثين والمختصين في التكنولوجيا والإدارة وريادة الأعمال. وهذه الهجرة لا تعني خسارة أفراد فقط، بل خسارة سنوات طويلة من التعليم والتدريب والخبرة

استثمرها المجتمع فيهم، إلى جانب خسارة قوّة عاملة، ودافعي ضرائب، ومستهلكين ومستثمرين ورؤاد أعمال محتملين، وأسر جديدة، وقادة المستقبل. ولذلك، فإنّ السؤال الاستراتيجي ليس فقط من يغادر لبنان اليوم؟ بل أيضاً من سيقود لبنان بعد عشرين عاماً؟ والهدف الواقعي ليس منع اللبنانيين/ات من الهجرة، فهي حقّ فردي وقد تكون فرصة مشروعاً، بل بناء لبنان لا يضطرّ فيه الشباب إلى مغادرة وطنهم كي ينجحوا، بحيث يمكن القول: "يمكنكم أن تنجحوا في العالم، لكنكم لستم مضطرين إلى مغادرة لبنان لكي تنجحوا".

ب- التّعليم وبناء المناعة الوطنيّة في لبنان

إنّ بناء المناعة الوطنيّة في لبنان يبدأ من المدرسة قبل أيّ مؤسسة أخرى، لأنّ الدولة التي نريدها غداً يجب أن تزرع مفاهيمها في عقول أبنائها منذ الصّغر، ولذلك يجب أن تصبح التّربية الوطنيّة والمواطنة الفاعلة جزءاً أساسياً ومتدرّجاً من المناهج الدّراسيّة، لا كمادّة نظريّة تحفظها الأجيال للامتحان، بل كثقافة وسلوك وممارسة يوميّة. يجب أن يتعلّم الطّفل منذ سنواته الأولى معنى الوطن، والدّستور والقانون، والحقوق والواجبات والمصلحة العامّة، واحترام الاختلاف، وقيمة المؤسّسات، وأن يفهم أنّ الدولة ليست سلطة فوق المواطن/ة، بل إطاراً يحمي حقوقه ويضمن عدالة الفرص ويتيح له أن يساهم في بناء مستقبله. ومن هنا، أقترح اعتماد خدمة مدنيّة وطنيّة إلزاميّة للشباب والشابات لا علاقة لها بالخدمة العسكريّة، تكون جزءاً من التّربية الوطنيّة العمليّة قبل أو خلال المرحلة الجامعيّة. يشارك الطّالب بحسب اختصاصه وقدراته في مشاريع تخدم المجتمع والدولة كالتّعليم والرّعاية الصحيّة والبيئة والبلديات، والتّحوّل الرّقمي، وحماية الثّرات، ومساعدة كبار السّن وخدمة ذوي الاحتياجات الخاصّة، والاستجابة للكوارث، وغيرها من المجالات. فبدلاً من أن يتعلّم الشاب عن الدولة في كتاب، يختبر الدولة من خلال خدمتها، ويرى بنفسه كيف تتحوّل الضّرائب والقوانين والمؤسّسات والموارد العامّة إلى خدمات حقيقيّة للمواطنين/ات. إنّ الهدف ليس فقط تخريج طّلاب/طالبات يحملون/ن شهادات، بل مواطنين/ات يشعرون/ن بأنّ لهم دوراً ومسؤوليّة في الدولة. وعندما يساهم الطّالب في تنظيف حديقة عامّة، أو يساعد في مستشفى، أو يطوّر حلّاً رقميّاً لبلديّته، أو يشارك في مشروع بيئي أو اجتماعي، فإنّه يكتشف عملياً قيمة العمل العام، ويدرك أنّ بناء الدولة ليس مسؤوليّة السّياسيين وحدهم، بل مسؤوليّة كلّ مواطن/ة. وهكذا تتحوّل المدرسة والجامعة إلى مختبر حقيقيّ للمواطنة، وتصبح الخدمة المدنيّة جسراً بين المواطن/ة والدولة، وتبدأ عمليّة بناء المناعة الوطنيّة اللبنانيّة من الإنسان نفسه، من وعيه وانتمائه ومسؤوليّته وإيمانه بأنّ إصلاح الدولة يبدأ أيضاً من مساهمته الشّخصيّة في إصلاحها.

ج- الاغتراب اللبناني: رأس مال استراتيجي لبناء لبنان الجديد

إنّ الاغتراب اللبناني ليس مجرد جاليات تعيش خارج الوطن، بل هو رأس مال استراتيجي وطني هائل يضم أصحاب الكفاءات والخبرات في مختلف الاختصاصات، من أطباء ومهندسين وأكاديميين وخبراء تكنولوجيا ومال واقتصاد وقانون وإدارة، إلى جانب رجال ونساء الأعمال الذين بنوا مؤسّسات ناجحة وراكموا خبرات واسعة، وأقاموا

علاقات دولية ومهنية واقتصادية في البلدان التي يعيشون ويعملون فيها. وهذا الرصيد البشري والمعرفي والعلاقات الدولية يمكن أن يساهم بصورة كبيرة في نهضة لبنان الجديد، ونقل أفضل الممارسات والخبرات العالمية إليه، وفتح الأسواق والاستثمارات والشراكات أمامه. كما يمكن للبنان أن يستفيد من خبرات اغترابه في الذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي والأمن السيبراني، والحوكمة الرقمية والاقتصاد المعرفي، لبناء دولة حديثة وشفافة، تستخدم التكنولوجيا في إدارة مؤسساتها، وتحد من الفساد والهدر والسرقة، وتغلق الثغرات التي تسمح بالثلاعب بالمال العام من خلال أنظمة رقمية قابلة للتتبع والمراقبة والمساءلة. فلاغتراب اللبناني قادر على أن يكون شريكاً أساسياً في تصميم وتطوير هذه المنظومات، وليس مجرد مصدر للتحويلات المالية. لكن كل ذلك يحتاج إلى بيئة وطنية جاذبة تقوم على قوانين واضحة وعادلة، وقضاء مستقل ونزيه وقضاة عادلين، ومؤسسات دولة قوية وشفافة، واستقرار أمني وسياسي يحمي الاستثمار والعمل والإبداع. لبنان ليس بحاجة إلى أن يعتمد على مساعدة أي دولة لكي ينهض أو لكي يبني مستقبله، فهو يمتلك من الطاقات البشرية والعلمية والاقتصادية والاعترابية ما يكفي ليضع نفسه على طريق التنمية ويستعيد مكانته بين الدول ذات الحضور العالمي المرموق. ما يحتاجه لبنان هو الاستقرار وسيادة القانون ودولة مؤسسات وطبقة سياسية وطنية تمتلك رؤية استراتيجية وموضوعية، وتضع المصلحة اللبنانية فوق أي اعتبار آخر. ولا يهم من أي طائفة يأتي المسؤول، فالمعيار الحقيقي يجب أن يكون وطنيته، وكفاءته، ونزاهته، ورؤيته، وقدرته على خدمة لبنان وشعبه. إن لبنان الجديد الذي نطمح إليه لا يجب أن يُبنى على انتظار المساعدات الخارجية، بل على تجميع رأس ماله البشري في الداخل والاعتراب، واستعادة الثقة بالدولة، وتسخير المعرفة والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لخدمة الإنسان والمؤسسات، وإقامة نظام قانوني وقضائي يحمي الحقوق ويحاسب الفاسدين ويمنع السرقة والهدر. وعندما تتوافر هذه الشروط، يصبح الاغتراب اللبناني قوة وطنية منظمة قادرة على أن تكون أحد المحركات الأساسية لنهضة لبنان، وأن تساهم في تحويله من بلد يستنزف طاقاته إلى دولة تستثمر في طاقاتها وتنافس بها عالمياً.

٧. البيئة والأمن المائي والغذائي والطاقي

لم تعد البيئة قضية هامشية أو تنموية فقط، بل أصبحت عنصراً متزايد الأهمية في الأمن القومي. فشح المياه، وتلوث الأنهار والمياه الجوفية، وإدارة الثفايات، وحرائق الغابات، وتدهور الأراضي، والتلوث البحري، وتأثيرات التغير المناخي يمكن أن تتحول إلى أزمات في الصحة والغذاء والزراعة والهجرة والاستقرار الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تراجع الموارد المائية إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار الغذاء وزيادة الفقر ودفع السكان إلى الهجرة من المناطق الريفية، بما يزيد الضغط على المدن والبنية التحتية والخدمات العامة. وبذلك تتشكل سلسلة انتقال واضحة. الخطر البيئي ← الخطر الصحي ← الخطر الاقتصادي ← الخطر الاجتماعي ← الخطر الديموغرافي ← الخطر الأمني. ولذلك، فإن الحوكمة البيئية يجب أن تُدرج ضمن التخطيط للأمن الوطني، من خلال إدارة المياه والموارد الطبيعية، وحماية الأراضي والغابات والسواحل، وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر وإدارة الكوارث.

أ- الأمن المائي والغذائي

يجب اعتبار المياه موردًا استراتيجيًا وأولويةً للأمن القومي، من خلال حماية مصادر المياه الجوفية والينابيع، وتقليل الهدر وتطوير شبكات التوزيع، ومعالجة مياه الصرف وإعادة استخدامها حيثما أمكن. أمّا الأمن الغذائي فلا يعني تحقيق اكتفاء ذاتي كامل، وهو هدف غير واقعي في اقتصاد صغير ومفتوح مثل لبنان، بل يعني تقليل هشاشة لبنان أمام الصدمات الخارجية والحروب واضطرابات سلاسل الإمداد وتقلبات الأسعار، من خلال دعم الزراعة المستدامة، وتحسين الإنتاجية، وتطوير التخزين وسلاسل التبريد والتصنيع الغذائي، وتنويع مصادر الاستيراد.

ب- أمن الطاقة

أمن الطاقة جزء مباشر من الأمن القومي. فالاعتماد الكبير على مصادر خارجية وضعف البنية التحتية يجعلان الاقتصاد والمجتمع عرضةً للصدمات. لذلك يجب الجمع بين إصلاح قطاع الكهرباء، وتنويع مصادر الطاقة، وتطوير الطاقة الشمسية والرياح حيث تكون مجدية، وتحديث الشبكة وتخزين الطاقة، وتحسين الكفاءة وتقليل الهدر. والتحول نحو الطاقة النظيفة ليس سياسةً بيئيةً فقط، بل وسيلة لتعزيز الاستقلال والأمن الطاقوي، فالدولة الأكثر قدرةً على تأمين غذائها ومياهها وطاقة جزء من احتياجاتها تكون أقل عرضةً للضغط الخارجي وأكثر قدرةً على إدارة الأزمات.

ج- التنمية المستدامة والأمن بين الأجيال

ينبغي ألا تفهم التنمية المستدامة بوصفها شعارًا بيئيًا، بل كإطار يضمن قدرة الدولة على تلبية احتياجات الحاضر دون استنزاف قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. فالدين العام، وتآكل البنية التحتية، واستنزاف الموارد الطبيعية، وتراجع التعليم، وهجرة الكفاءات، كلها أعباء يمكن أن تتحول إلى تهديدات مستقبلية إذا لم تُعالج اليوم. لذلك يجب أن تخضع السياسات العامة لمعيار مزدوج، هل تعالج المشكلة الحالية؟ وهل تزيد أو تقلل قدرة لبنان على الصمود مستقبلاً؟

VI. المرونة الوطنية وإدارة المخاطر

التحدي الحقيقي أمام لبنان يتمثل في الانتقال من إدارة الأزمات بعد وقوعها إلى بناء قدرة وطنية مستدامة على الوقاية من الأزمات وامتصاص الصدمات والتعافي منها. فالأمن الوطني لا يعني فقط التعامل مع الخطر بعد وقوعه، بل تحديد مصادر الهشاشة مسبقًا، وقياسها ووضع سيناريوهات للتعامل معها، وبناء احتياطات وقدرات مؤسسية تسمح للدولة بامتصاص الصدمات والتعافي منها دون انهيار وظائفها الأساسية. وفي هذا السياق، ينبغي اعتماد مفهوم "المرونة الوطنية" كإطار جامع للاستراتيجية، بحيث تشمل قدرة الدولة والمجتمع على مواجهة الأزمات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية كالزلازل والحرائق والفيضانات والجفاف والأوبئة، وأزمات الطاقة والغذاء والمياه والهجمات السيبرانية والتزوح، والاضطرابات الاجتماعية، دون أن تتحول هذه الأزمات إلى انهيار مؤسسي أو فقدان للسيادة. ويتطلب ذلك إنشاء منظومة وطنية متكاملة لإدارة المخاطر تشارك

فيها مؤسسات الدولة والجيش والقوى الأمنية والدفاع المدني والبلديات والقطاع الخاص والجامعات والمجتمع المدني والاعتراب، وتطوير آليات وطنية للإنذار المبكر وتبادل المعلومات واستمرارية الخدمات الأساسية، لأن الأزمات الحديثة عابرة للقطاعات ولا تستطيع وزارة أو مؤسسة واحدة مواجهتها منفردة.

VII. الحوكمة والبيانات والأمن السيبراني

لا يمكن بناء استراتيجية أمن قومي حديثة من دون بيانات موثوقة. لذلك يحتاج لبنان إلى منظومة وطنية للبيانات تشمل الاقتصاد والسكان والصحة والتعليم والمياه والطاقة والزراعة والبيئة والبنية التحتية، تسمح بقياس المخاطر والتنبؤ بها وتحديد المناطق والفئات الأكثر تعرضاً للهشاشة، مع توظيف التكنولوجيا والدكاء الاصطناعي في الإنذار المبكر وإدارة الموارد. وفي المقابل، أصبحت البنية الرقمية نفسها جزءاً من البنية التحتية الوطنية الحيوية. فتعطيل الأنظمة المصرفية أو الصحية أو الكهربائية أو الحكومية يمكن أن يؤدي إلى آثار اقتصادية وأمنية واسعة. لذلك يجب أن يصبح الأمن السيبراني وحماية البيانات واستمرارية الأنظمة الحيوية جزءاً من مفهوم الأمن القومي الشامل. كما يجب تعزيز الشفافية والمساءلة ومنع الاحتكار وتضارب المصالح، لأن المشاريع البيئية والاجتماعية من دون حوكمة جيدة قد تتحول إلى مصادر جديدة للهدر والفساد.

VIII. العدالة والثقة والمواطنة كأساس للأمن

لا يمكن بناء دولة مستقرة من دون ثقة، ولا يمكن بناء الثقة من دون عدالة. لذلك ينبغي أن تقوم الاستراتيجية الوطنية على مبدأ "لا أمن من دون عدالة، ولا استقرار من دون ثقة". وتشمل العدالة المساواة أمام القانون والشفافية في إدارة المال العام، والعدالة في توزيع الأعباء والفرص، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وحين تتراجع الثقة، تصبح قدرة الدولة على تنفيذ سياساتها وعلى تعبئة المجتمع لمواجهة الأزمات أكثر ضعفاً. كما ينبغي تعزيز مفهوم المواطنة كآلية للأمن الوطني. فالدولة التي تقدم الخدمات والحقوق على أساس المواطنة لا على أساس الطائفة أو المنطقة أو الولاء السياسي، تقلل من اعتماد المواطنين/ات على شبكات الرأبائية وتدعم الانتماء الوطني الجامع. وبالتالي، فإن مكافحة الرأبائية ليست فقط إصلاحاً سياسياً، بل هي أيضاً سياسة لتعزيز الأمن والاستقرار، لأنها تعيد بناء العلاقة المباشرة بين المواطن/ة والدولة.

IX. من الأمن الإنساني إلى الأمن القومي

تظهر هذه المقاربة أن حماية الإنسان وحماية الدولة ليستا هدفين متعارضين. فالمواطن/ة الذي يتمتع بالتعليم والصحة والعمل والحماية الاجتماعية والبيئة الآمنة يكون أكثر قدرة على المشاركة في المجتمع، وأكثر ثقة بالمؤسسات، وأقل عرضة للهشاشة والتطرف والهجرة القسرية. وفي المقابل، فإن الدولة القوية والمؤسسات الفعالة هي التي تستطيع توفير هذه الحقوق وحمايتها بصورة مستدامة. ولذلك، فإن الأمن الإنساني يشكل في الحالة اللبنانية أحد الأسس التي يُبنى عليها الأمن القومي، وليس بديلاً عنه، وتصبح العلاقة تكاملية. حماية الإنسان تعزز الدولة، والدولة القوية تحمي الإنسان. وهذا يعني أن الأمن القومي اللبناني يبدأ قبل الحدود من المدرسة والجامعة والمستشفى والمياه والطاقة والعمل والقضاء والإدارة العامة.

نحو خلاصات استراتيجية

إنَّ التَّحدِّي الحقيقي أمام لبنان لا يكمن في معالجة أزمة اقتصادية منفردة، أو إصلاح قطاع تعليمي أو تحسين إدارة البيئة، أو إنشاء شبكة حماية اجتماعية بمعزل عن غيرها، بل في إعادة بناء القدرة الوطنية الشاملة على الصُّمود من خلال التَّعامل مع هذه الملقَّات باعتبارها أجزاءً من منظومة واحدة للأمن القومي. فالانهيار الاقتصادي يولِّد الفقر ويُضعف الطبقة الوسطى، والفقر يُضعف التماسك الاجتماعي والثقة بالدولة، وضعف الدولة يدفع المواطنين/ات نحو شبكات غير رسمية، وتراجع التَّعليم يُضعف رأس المال البشري، والهجرة تستنزف الشَّباب والكفاءات، بينما تزيد المخاطر البيئية والمائية والغذائية والطَّاقوية من هشاشة المجتمع والاقتصاد. وعندما تتفاعل هذه العوامل تتحوَّل الهشاشة القطاعية إلى هشاشة وطنية شاملة. لذلك يجب أن تنتقل الاستراتيجية اللبنانية من إدارة الأزمات إلى الوقاية وإدارة المخاطر والمرونة الوطنية. فالدولة القوية ليست الدولة التي لا تتعرَّض للأزمات، إذ إنَّ هذا غير ممكن، بل الدولة التي لا تنهار عندما تواجهها. ويتطلَّب ذلك إعادة تعريف القوة الوطنية، فالقوة لا تُقاس بالقدرات العسكرية وحدها، بل بقدرة الدولة على إنتاج الثروة، وتأمين الغذاء والمياه والطاقة، وحماية مواطنيها/مواطناتها، وتعليم شبابها، والاحتفاظ بكفاءاتها، وإدارة مواردها، وحماية بنيتها الرقمية، وتطبيق العدالة، والحفاظ على ثقة المجتمع بمؤسَّساته. فالجيش القوي يحتاج إلى اقتصاد قادر على تمويله، والاقتصاد المنتج يحتاج إلى رأس مال بشري متعلِّم، والمجتمع المستقرَّ يحتاج إلى عدالة وحماية اجتماعية، والتنمية تحتاج إلى بيئة وموارد مستدامة، وجميع هذه العناصر تحتاج إلى مؤسسات شرعية وفعالة وشفافة وقادرة على اتِّخاذ القرار وتنفيذه. وفي هذا الإطار، ينبغي النُّظر إلى الاغتراب اللبناني كجزء من القوة الوطنية لا كشبكة تحويلات فقط، وأن تصبح الحماية الاجتماعية جزءاً من العقد الوطني الجديد، بحيث يشعر المواطن/ة بأنَّ الدولة هي المرجعية الأساسية لحقوقه، فيصبح أكثر استعداداً للدِّفاع عنها والمساهمة في استقرارها.

لا يمكن فصل الأمن القومي اللبناني عن الكرامة الإنسانية والصُّمود المجتمعي. فالدولة التي تحمي حدودها لكنَّها لا تستطيع حماية الإنسان من الفقر أو الجهل أو المرض أو التَّهميش أو فقدان المستقبل، تبقى معرضةً للهشاشة. أمَّا الدولة التي تجمع بين السَّيادة والقوة المؤسَّساتية والتنمية والعدالة والحماية الاجتماعية والتَّعليم والاستدامة، فتكون أكثر قدرةً على مواجهة التَّهديدات الدَّاخلية والخارجية. وعليه، يجب أن يقوم الأمن القومي اللبناني على منظومة متكاملة تشمل الأمن العسكري، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن المائي والغذائي والطَّاقوي، والأمن البيئي والأمن التَّربوي والأمن الصَّحي، والأمن السَّيبراني، ورأس المال البشري، والحوكمة الرَّشيدة، والعدالة والمرونة الوطنية. هذه العناصر ليست ملفَّات منفصلة، بل حلقات مترابطة في منظومة واحدة، وأي ضعف مستمرَّ في إحداها يمكن أن ينتقل إلى الأخرى، بينما يؤدي تعزيزها بصورة متكاملة إلى زيادة قدرة الدولة على الصُّمود. إنَّ الهدف النَّهائي للاستراتيجية الوطنية ليس فقط منع انهيار الدولة، بل بناء دولة قادرة على الصُّمود والتَّجُدُّ، وتحويل الأزمات إلى فرص لإعادة بناء مؤسَّساتها وتعزيز سيادتها، دولة لا تنتظر الأزمات لتتحرَّك بل تستبقيها، ولا تعتمد فقط على المساعدات بعد الكوارث، بل تبني قدراتها الوطنية قبل وقوعها، ولا تقيس الأمن بعدد الأسلحة وحده، بل بقدرة الإنسان والمؤسسة والمجتمع والاقتصاد على الصُّمود.

الأمن القومي اللبناني المستدام يبدأ بإنسان آمن وكريم، ومجتمع متماسك، واقتصاد منتج، وتعليم قوي، وبيئة محمية، وموارد مستدامة، ومؤسسات شرعية وفعالة، وينتهي بدولة قادرة على حماية سيادتها واستقلالها ومصالحها الوطنية، وصون مستقبل أجيالها. وبهذا المعنى، تصبح حماية الإنسان شرطاً لحماية الدولة، وحماية الدولة شرطاً لاستدامة الأمن الإنساني، والتنمية المستدامة شرطاً لاستمرار الدولة، والدولة القوية شرطاً لحماية الجميع. هذه هي المقاربة التي ينبغي أن تحكم صياغة الأمن القومي اللبناني في القرن الحادي والعشرين. أمن لا يقتصر على منع الخطر، بل يبني القدرة على الصمود، ولا يكتفي بحماية الدولة، بل يقوّي المجتمع، ولا يكتفي بإدارة الحاضر، بل يحمي مستقبل لبنان وأجياله المقبلة. وعليه، يمكن اختصار معادلة الأمن القومي اللبناني الجديدة بالصيغة الآتية، دولة قوية + اقتصاد منتج + مجتمع متماسك + إنسان متعلم + بيئة مستدامة + مؤسسات خاضعة للقانون = لبنان أكثر أمناً وصموداً واستقلالاً. وهذا هو الطريق من إدارة الأزمات إلى بناء الدولة، ومن الدولة الهشة إلى الدولة القادرة، ومن الخوف على لبنان إلى الثقة بمستقبله.

لبنان الرسالة

إنّ "لبنان الرسالة" لا يمكن أن يبقى مجرد فكرة تاريخية أو شعاراً ثقافياً، بل يحتاج إلى دولة قادرة تحمي الحرية والتعدّد والحوار والعيش المشترك، وتحول هذه القيم إلى قوة وطنية واستراتيجية. وعندها فقط يصبح الأمن القومي اللبناني تعبيراً عن دولة تحمي أرضها، وتصون مجتمعتها، وتستثمر في إنسانها، وتحافظ على مواردها، وتستعيد ثقة مواطنيها/مواطناتها، وتستثمر في طاقاتها داخل لبنان وفي انتشارها حول العالم. والغاية النهائية هي بناء دولة لبنانية قوية، لا على حساب تعدّداتها، بل لحمايتها، ولا على حساب الحريات، بل لضمانها، ولا عبر إلغاء خصوصية لبنان، بل عبر تحويلها إلى مصدر قوة. ذلك أنّ لبنان ليس مجرد مساحة جغرافية أو نظام سياسي. لبنان، في هذه الرؤية، هو رسالة. إنّ "لبنان الرسالة"، كما عبّر عنه البابا يوحنا بولس الثاني عام 1989، يشكل رصيلاً استراتيجياً للأمن القومي اللبناني، لا مجرد شعار ديني أو ثقافي، فهو يقوم على الحرية والتعددية والحوار والعيش المشترك، وهي عناصر تمنح لبنان قوة ناعمة ودوراً يتجاوز حجمه الجغرافي. وعليه، فإنّ تحويل هذا المفهوم إلى مبادرة وطنية واستراتيجية يعزّز الوحدة الداخلية، ويحمي التنوع ويدعم سيادة لبنان واستقلاله ويعزّز مكانته الإقليمية والدولية، بما يخدم المصالح الوطنية العليا.

السيرة الذاتية للكاتب

أحمد محي الدين صبره

مواليد رأس بيروت، شخصية لبنانية جامعة تجمع بين ريادة الأعمال، والعمل الخيري والاجتماعي والسياسي، والناشطة في الشأن العام، بخبرة تمتد لأكثر من 28 عامًا، ورؤية وطنية تقوم على بناء دولة لبنانية قوية، وتعزيز مفهوم الأمن القومي الشامل، وتوحيد الطاقات والكفاءات اللبنانية في الداخل والاغتراب.

انخرط صبره في العمل التطوعي منذ سن 14 عامًا، عام 1980، من خلال الكشافة والدفاع المدني، وشارك ميدانيًا في خدمة الناس خلال أصعب مراحل الحرب اللبنانية والاجتياح الإسرائيلي لبيروت، كذلك في أعمال الإغاثة والاستجابة الإنسانية خلال مجازر صبرا وشاتيلا، بما في ذلك المساهمة في نقل جثامين الضحايا وإجلاء بعض الناجين، في ظل الظروف الإنسانية والأمنية القاسية التي رافقت تلك الأحداث. وقد شكل العمل التطوعي والعمل الميداني المبكر أساسًا لمسيرة طويلة في خدمة المجتمع، والعمل العام، والمبادرات التي تجمع بين المسؤولية الاجتماعية والمبادرة الفردية.

درس تسويق الأعمال في الجامعة اللبنانية الأميركية، وأسس عام 1993 في بيروت شركة **Motivation & Perception** المتخصصة في التسويق وتطوير الأعمال. وعلى مدى نحو 33 عامًا، خاض تجربة مهنية واسعة امتدت بين لبنان ودول الخليج ومصر وأوروبا وآسيا، وتنوعت بين ريادة الأعمال، والتسويق، وتطوير الأعمال، وبناء المبادرات والمشاريع.

حقة رئيس مجلس الوزراء اللبناني الأسبق، الشهيد رفيق الحريري.

كان أحمد محي الدين صبره قريبًا من دولة الرئيس الشهيد رفيق الحريري، فلعب دورًا بارزًا في مجال التسويق السياسي والوطني خلال انتخابات عام 2000، من خلال مبادرات تواصل مبتكرة مع النخب عبر الهاتف آنذاك. كما أقنع الرئيس الشهيد رفيق الحريري بأهمية التواصل المباشر مع الناس في الشارع، من خلال تنظيم مهرجان شعبي في شارع صبره، وقد أسهم هذا المهرجان وتبعه عدة مهرجانات أخرى مماثلة، وما رافقه من تواصل مباشر مع النخب، في تعزيز حضوره الشعبي في بيروت، وصولًا إلى تحقيق لائحته اكتساحًا في الانتخابات آنذاك، وامتدت هذه المبادرات إلى مناطق أخرى في بيروت ولبنان.

وبدعم شخصي ومباشر من الرئيس الشهيد رفيق الحريري، أسس عام 2001 شركة **Promoliban** متولياً من خلالها مهمة تسويق لبنان سياحيًا، وتعزيز صورته وحضوره على الساحة الدولية، واستقطاب الاستثمارات إليه. وقد نفذت الشركة عددًا من المبادرات والمشاريع النوعية التي أسهمت في ترسيخ حضور لبنان على الخارطة السياحية والدولية وتعزيز جاذبيته الاستثمارية، كان من أبرزها مشروع "صيف الأطفال في لبنان" عام 2001، الذي نجح في استقطاب العائلات الخليجية إلى لبنان، ومشروع "عيش لبنان" في شباط 2002، الذي حقق نجاحًا باهرًا، انعكس في الأعداد الكبيرة للسباح والإشغال الكامل للفنادق في بيروت وجبل لبنان، واستمر أثره حتى صيف عام 2002. كما كانت الشركة من أبرز منظمي مؤتمر **"Planet Lebanon"** الذي عُقد في البرازيل عام 2003، في إطار جهودها الرامية إلى الترويج للبنان واستقطاب الاستثمارات إليه، وتعزيز التواصل بين لبنان وطاقاته الاقتصادية والاغترابية والأسواق الدولية.

بعد استشهاده الرئيس رفيق الحريري عام 2005، انتقل إلى سلطنة عُمان، حيث أسس شركة **PromoOman**، قبل أن ينتقل حديثًا إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي الإمارات، أطلق منصة متخصصة في الذكاء الاصطناعي لخدمة قطاع التعليم بالشراكة مع شركتين متخصصتين، إلى جانب العمل على مشاريع ومبادرات أخرى في دول أخرى. نشاطاته التطوعية،

انتخب رئيسًا لجمعية متخرجي **International College (IC) 2001-1998**، بعد أن كان قد انتخب سابقًا أمينًا عامًا لها لثلاث سنوات، وانتخب أيضًا قبلها عضوًا فيها لثلاث سنوات.

كان قائدًا في جمعية الكشافة اللبنانية، ورئيسًا لمركز الدفاع المدني المقاصدي، وقبلها في الجبهة الموحدة لرأس بيروت خلال ثمانينيات القرن الماضي.

كما كان مدربًا لكرة السلة في مطلع شبابه، درب في مدرسته ال **IC** وال **Lycée.A.K** ونادي **Antranik** والنادي الرياضي بيروت، وكان واحدًا من عدة أشخاص لعبوا دورًا بارزًا من الذين ساهموا في نشر لعبة كرة السلة في بيروت، مما ساعد على ترسيخها كرياضة شعبية في لبنان خلال الحرب اللبنانية وبعدها.

شغل كذلك مواقع استشارية وإدارية تطوعية في عدد من الجمعيات البيئية والمحلية والدولية، من بينها منصب مستشار اجتماعي وبيئي لمحافظ جبل لبنان عام 1986، ونائب رئيس وأمين سر لجمعيتين بيئيتين آنذاك.

وهو عضو المجلس الاستشاري لمؤسسة **Michael Haddad Foundation** في الولايات المتحدة، وكذلك المستشار الأول في مركز **COSMO** للرصد الاستراتيجي للشرق، روما - إيطاليا.

رؤية وطنية للبنان

انطلاقًا من هذه التجربة المتراكمة، كان حاضرًا في الحراك الشعبي الذي انطلق في لبنان في 17 تشرين الأول 2019، إيمانًا منه بأن أزمات لبنان هي نتيجة تراكمات بنوية عميقة تتطلب مشروعًا وطنيًا طويل الأمد، وليس حلولًا مؤقتة. ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم، يواصل العمل على تطوير رؤية عملية لاستعادة الدولة وتعزيز الأمن القومي اللبناني، من خلال جمع الشباب والشابات اللبنانيين من مختلف مجالات الاختصاص والكفاءة، في لبنان والاغتراب، حول رؤية وطنية موحدة. وتقوم هذه الرؤية على تعينة رأس المال البشري اللبناني والاستفادة من الكفاءات والخبرات اللبنانية في الاقتصاد والقانون، والهندسة والطب والتعليم، ومكافحة الفساد والإدارة العامة، والتكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي، وغيرها من المجالات. كما تهدف إلى تشجيع جيل جديد من اللبنانيين على المساهمة بصورة بناءة في إنقاذ لبنان وإعادة بنائه، والعمل على إحياء دولة ذات سيادة، حرة ومستقلة.

X: @Ahmad_M_Sabra

Konrad-Adenauer-Stiftung e. V.
<https://www.kas.de/en/web/libanon>



The text of this publication is published under a Creative "Commons license: Creative Commons Attribution-share Alike 4.0 international" (CC BY-SA 4.0), <https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode>

ملتقى التأثير المدني
<https://cihlebanon.org>
وسط بيروت – شارع النبي – مبنى المرفأ 136 الطابق
الرابع – بيروت – لبنان
info@cihlebanon.org
أرضي: +961 1 986 760
خلوي: +961 81 624 012
+961 3 002 797

Facebook: CIHLebanon
Twitter: @CIH_Lebanon
Instagram: CIHCivicInfluenceHubLebanon

Disclaimer: The views expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily reflect the official policy or position of the "Civic Influence Hub" (CIH) and the Konrad-Adenauer-Stiftung or its Lebanon Office.

إخلاء مسؤولية: إن الآراء الواردة في ورقة السياسات تعبّر عن وجهة نظر المؤلف ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لـ "ملتقى التأثير المدني" ومؤسسة كونراد آديناور أو لمكتبها في لبنان.